بعد صدور حكم قضائى ببطلان انتخاباتها:

حل مجلس إدارة غرفة القاهرة وتعيين لجنة مؤقتة لإدارتها

كتبت عزة نصر:

بعد أن حصل محسن يحيى عبدالهادى أحد المرشحين فى انتخابات غرفة القاهرة السابقة على حكم قضائى ببطلانها أصدر د. حسن خضر وزير التجارة الداخلية والتموين قرارا بحلس مجلس إدارة الغرفة كما شكل لجنة مؤقتة تضم ١٤ عضوا من كبار رجال الأعمال فى القطاعات المختلفة منهم ثمانية سبق أن عينوا من قبل الوزير فى المجلس القديم وهم د. نادر رياض، ممدوح ثابت مكى، طلعت القواس وحسن سليمان وعباس زكى ومحمد فاروق عبدالمنعم وعاطف الأشمونى ومحمود سليمان.

أما الأعضاء الجدد الذين تم ضمهم للجنة فهم د. ثروت باسيلى ومصطفى السلاب وهشام طلعت مصطفى وفاطمة أبوالعز ومجدى الخطيب ونيازى سلام.

كان مجلس إدارة غرفة القاهرة قد شهد العديد من الصراعات منذ تشكيله برئاسة محمود العربى بين الأعضاء المعينين والمنتخبين بسبب وجود اتجاهين فى التفكير، الأول يضم التجار «المنتخبين» والثانى يضم الصناع المعينين لتضارب المصالح فيما بينهم ورفض الجانب المنتخب المصالحة مع خالد أبوإسماعيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية بعد انتخابه رئيسا، فضلا عن رفض العديد من الوزراء والمسئولين حضور اجتماعات مجلس إدارة الغرفة بسبب موقف الأعضاء المنتخبين تجاه القضايا المطروحة على الساحة مثل ضريبة المبيعات وقانون الغرف التجارية الجديدة بالإضافة لرفض المنتخبين أيضا قيام وزير التجارة الداخلية والتموين بتعيين أعضاء ليست لديهم صلة بالأنشطة التجارية حسبما يرى المنتخبون.

من ناحية أخرى علمت «روزاليوسف» أن محمود العربى رئيس الغرفة كان قد هدد بالاستقالة فى الاجتماع الأخير لمجلس الإدارة بسبب ضغوط المعينين وعلى رأسهم د. محمود سليمان لعقد صلح مع رئيس الاتحاد.

ومن المقرر أن تتسلم اللجنة المؤقتة أعمالها اليوم السبت لتشكيل هيئة مكتبها واختيار رئيس لها ووكيلين.

من ناحية أخرى توقعت بعض المصادر أن يرأس اللجنة د. محمود سليمان عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات وجمعية مستثمرى العاشر من رمضان.

جدير بالذكر أن غرفة القاهرة كانت قد شهدت خلال العامين الماضيين انقسامات حادة بين المعينين والمنتخبين أيضا ونتج عن ذلك حل مجلس الإدارة، حيث رأس اللجنة المؤقتة فى ذلك الوقت عبدالعليم نوارة الذى يشغل الآن رئاسة مجلس الأعمال المصرى ثم أجريت انتخابات مرة أخرى وفاز بها محمود العربى.

من ناحيته قال خالد أبوإسماعيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية أنه أصدر تعليمات لأعضاء اللجنة المؤقتة لسرعة الانتهاء من تشكيل هيئة المكتب واختيار نائبى الرئيس والرئيس، وشدد على التعهد بعدم توقف أعمال الغرفة سواء من إصدار شهادات المنشأ حرصا على سير عمليات التصدير أو استخراج شهادات السجل التجارى أو المتعلقة بالتراخيص.

كان العديد من رؤساء الشعب بالغرفة قد أبدوا استياء شديدا من تردى الأوضاع بالغرفة نتيجة الخلافات القائمة بين الأعضاء خلال الدورتين السابقتين.

وعلمت «روزاليوسف» أن رؤساء الشعب سيتقدمون بمذكرة جماعية للجنة المؤقتة تطالب بأهمية الإسراع بعقد اجتماع خلال الأسبوع الحالى مع الشعب لمناقشة القضايا المختلفة، والتعرف على استراتيجية العمل خلال الفترة القادمة والأفكار التى يحملها أعضاء اللجنة المؤقتة. ■

د. حسن خضر

محمود العربى

خالد ابوسماعيل

تنفيذا لأحكام القضاء

حل الغرفة التجارية بالقاهرة وتشكيل لجنة مؤقتة لإدارتها

كتب ـ عاطف عبدالله:

أصدر الدكتور حسن خضر وزير التموين والتجارة الداخلية قرارا بحل مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القاهرة، ووقف قرار إعلان نتيجة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذى أجرى فى الثالث والعشرين من مايو عام ٢٠٠٣، وذلك تنفيذا لحكم محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ٢٣٨٤٩ لسنة ٥٦ ق بجلسة ٢٣ مايو ٢٠٠٣. ونص القرار الوزارى رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٣ على تشكيل لجنة مؤقتة لإدارة وتسيير أعمال الغرفة تكون لها الصلاحيات المالية والإدارية المحددة لمجلس إدارة الغرفة حتى تتم انتخابات الغرفة وتشكيل مجلس إدارة جديد. وتضم اللجنة كلا من: د. نادر رياض وثروت باسيلى، ومصطفى السلاب، وطلعت القواس، ونيازى سلام، وعاطف حسن محمد، ومحمد فاروق عبدالمنعم، وممدوح ثابت مكى، ود. محمود سليمان، وفاطمة أبو العز، ومجدى يوسف الخطيب، وحسن أحمد سليمان، وعباس محمد زكى. ومن المقرر أن تجتمع اللجنة خلال الأيام المقبلة لتشكيل ماتراه ضروريا من لجان معاونة لتصريف شئون الغرفة على أن تلتزم اللجنة بتسيير أعمال الغرفة بجميع الأحكام الواردة بالقرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ٨٦ بشأن اللوائح المالية والإدارية والدورات المستندية. وتلتزم اللجنة بترشيح عضوين من أعضائها لتمثيل الغرفة فى الاتحاد العام للغرف التجارية على أن تقوم باخطار الجهاز المركزى للمحاسبات بالمركز المالى للغرفة فوراعتماده من وزير التموين والتجارة الداخلية. وتلتزم اللجنة أيضا بجميع الأحكام الواردة بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية.

د. حسن خضر

جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٦/٦